

اللقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens

snjt

تقرير شهر أوت 2021

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تقرير شهر أوت 2021

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:
خولة شبح
مروى الكافي
محمود العروسي
منذر الشارني

الفصل 31 من الدستور التونسي

"حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة
لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات"

الفصل 49 من الدستور التونسي

"يحدّد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها. وتتكفل الهيئات القضائية بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك.

لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحياته المضمونة في هذا الدستور".

مقدمة عامة

سجل المرصد خلال شهر أوت 2021 عودة لحالات التحرش الجنسي في حق الصحفيات حيث تعرضن إلى شتى أشكال الخطاب العنيف من خلال اتصالات هاتفية من قبل مجهولين تم على إثرها إثارة الدعوى على معنى القانون عدد 58 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. كما تعرضت الصحفيات إلى التنمر الإلكتروني على خلفية لباسهن، حيث تعرضت إحدى الزميلات المتحجبات إلى محاولة تصنيفها سياسيا واستهدافتها عديد التعليقات ذات الطابع التمييزي، كما تعرضت صحفيات أخريات لحملة تحريض على خلفية عملهن الصحفي.

وبات بذلك فضاء العمل الصحفي الميداني خطيرا على الصحفيات، ويعد التحرش الجنسي من أخطر أنواع العنف المسلط على النساء الذي يخلف أضرار نفسية واجتماعية كبيرة على ضحايا العنف من الصحفيات.

وعادت بقوة خلال شهر أوت 2021 الاعتداءات الأمنية على الصحفيين في غياب حلقة ربط مع القائمين على وزارة الداخلية، وفي ظل غياب المحاسبة على الاعتداءات التي سلطت على الصحفيين والصحفيات إثر 25 جويلية 2021 بعد إعلان التدابير الاستثنائية من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد.

وتنبه النقابة إلى أن غياب المحاسبة يحفز الأمنيين على مزيد الاعتداء على الصحفيين دون حسيب أو رقيب، ما يجعل الفضاء العام خطيرا على الصحفيين والمصورين الصحفيين.

ورغم الدعوة المتواترة من قبل نقابة الصحفيين لمحاسبة الأمنيين على الاعتداءات التي مارسوها منذ 25 جويلية 2021 إلا أنه لا نتائج تذكر في هذا المجال. وتحمل النقابة في هذا الجانب المسؤولية لرئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية وللمكلف بتسيير وزارة الداخلية.

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تعبر عن قلقها من المؤشرات السلبية التي سجلتها خلال فترة التدابير الاستثنائية، وتجدد مطالبتها رئيس الجمهورية بتقديم ضمانات حقيقية لحماية حرية الصحافة في ظل الوضع الاستثنائي.

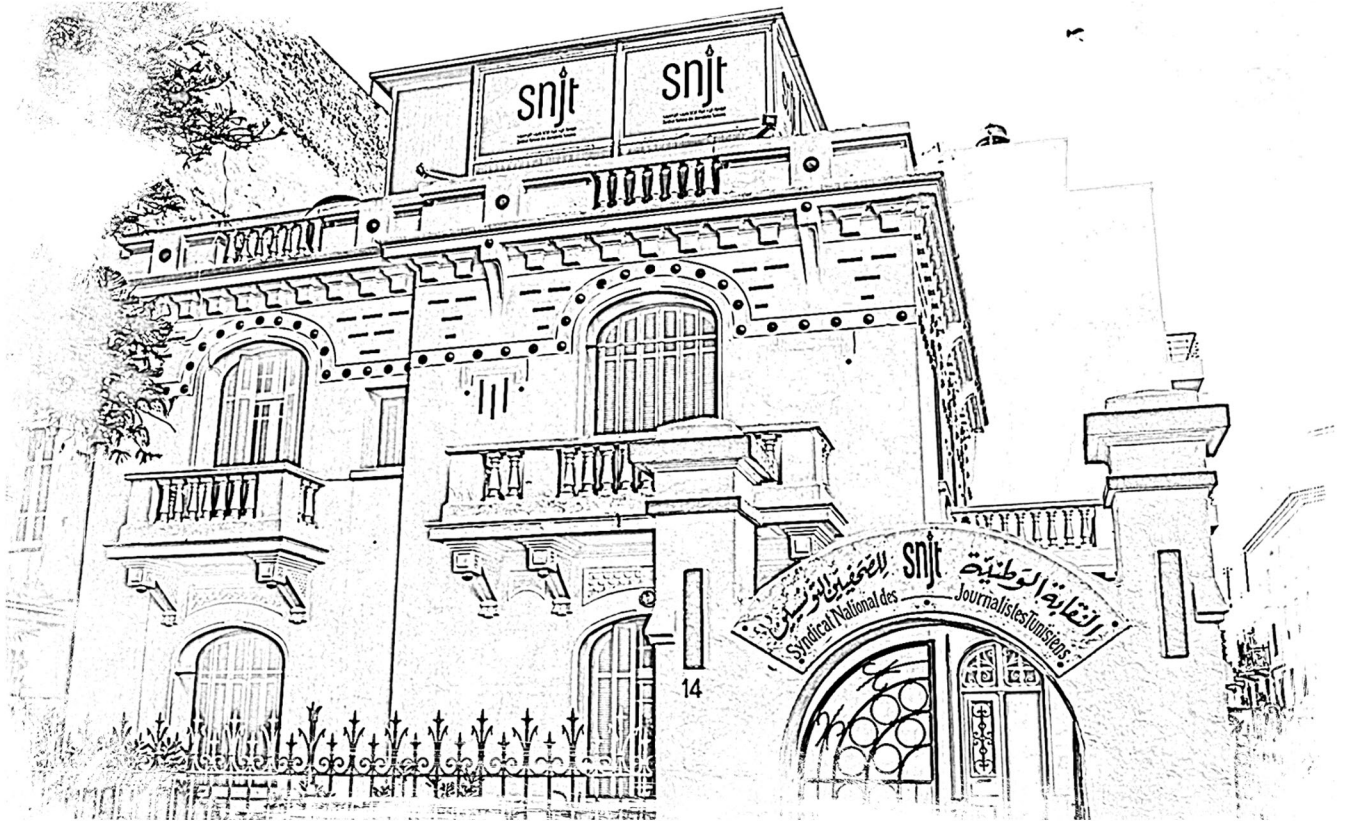
كما تنبه النقابة أن الخطاب السياسي غير كاف في غياب ممارسات حقيقية في الميدان تحمي الصحفيين.

كما سجلت النقابة تواصل الخطاب المبني على البلاغات الرسمية من قبل رئاسة الجمهورية دون تقديم أي توضيحات أو تصريحات في علاقة بالتدابير التي تتخذها. وتعتبر النقابة أن هذه الممارسة محاولة لتنميط الخطاب الإعلامي وتطويعه للخطاب الرسمي ومحاولة للحد من مجهودات الإعلام في تقديم صورة واضحة للرأي العام، وهو ضرب لحق المواطنين في الحصول على المعلومات الدقيقة من مختلف مصادرها.

وتجدد النقابة دعوتها رئاسة الجمهورية لاعتماد سياسة اتصالية واضحة تقوم على التفاعل مع وسائل الإعلام بعيدا عن البلاغات والخطابات الجامدة.

وتعول النقابة على تفهم كافة الأطراف لأهمية العمل الصحفي في بناء الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ودوره الأساسي في حالات الأزمات، وخاصة الحالة الاستثنائية التي تمر بها تونس، والانتقال بالبلاد نحو الاستقرار ودولة القانون والمؤسسات.

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين



مقدمة إحصائية

انخفض نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر أوت 2021 مقارنة بشهر جويلية المنقضي. وسجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 15 اعتداء خلال شهر أوت 2021 من أصل 20 إشعارا وارد على الوحدة. وقد وردت الإشعارات في شكل اتصالات مباشرة أو على شبكات التواصل الاجتماعي أو خلال العمل الميداني. وكانت الوحدة قد سجلت خلال شهر جويلية 2021، 26 اعتداء من أصل 32 إشعارا بحالة وردت عليها.

وقد طالت الاعتداءات 18 ضحية، توزعوا إلى 16 صحفيا و صحفية و 2 مصورين صحفيين.



16 صحفي و صحفية



2 مصورين صحفيين

وقد توزع الضحايا حسب الجنس إلى 11 نساء و 7 رجلا.

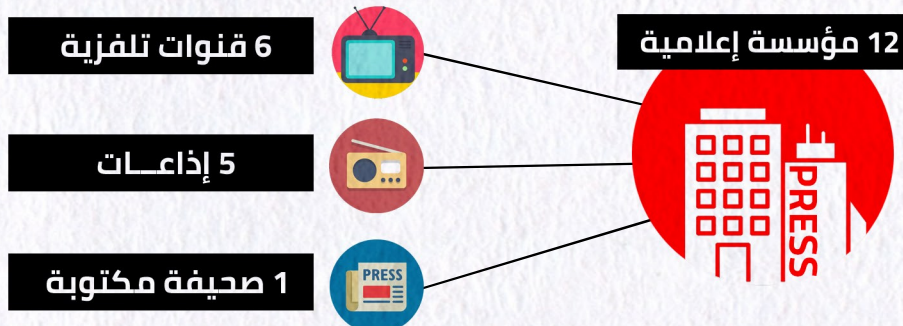


7 رجال



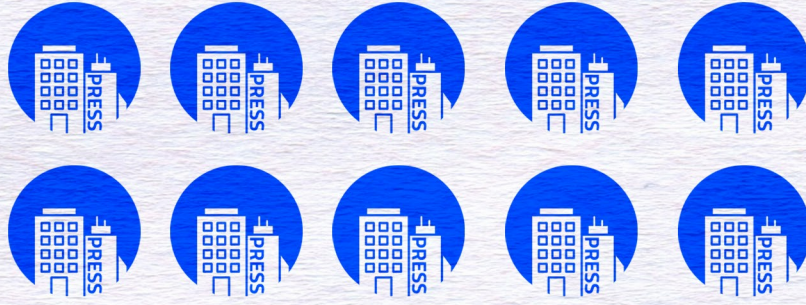
11 نساء

ويعمل الصحفيون/ات الضحايا في 12 مؤسسة إعلامية من بينها 6 قنوات تلفزيونية و 5 إذاعات و صحيفة مكتوبة وحيدة.



وتتوزع هذه المؤسسات إلى 10 مؤسسات خاصة و2 مؤسسات عمومية.

10 مؤسسات إعلامية خاصة



2 مؤسسات إعلامية عمومية



وقد عمل الصحفيون/ات الضحايا على المواضيع السياسية في 5 مناسبات والمواضيع الاجتماعية في 5 مناسبات والمواضيع الصحية في 3 مناسبات والمواضيع الرياضية والقانونية في مناسبة واحدة.

وكان الصحفيون/ات ضحية الهرسلة في 5 مناسبات والتحرش الجنسي في 3 مناسبات. كما تعرض الصحفيون/ات إلى الاعتداء اللفظي والتتبع العدلي في مناسبتين لكل منهما وتعرضوا/ن للتحرش والمنع من العمل والاحتجاز التعسفي في حالة واحدة.

2 مؤسسات إعلامية عمومية



صحفيون/ات
ضحية التتبع العدلي
مناسبتين



صحفيون/ات
ضحية الإعتداء اللفظي
مناسبتين



صحفيون/ات
ضحية التحرش الجنسي
3 مناسبات



صحفيون/ات
ضحية الهرسلة
5 مناسبات



صحفيون/ات
ضحية الإحتجاز التعسفي
مناسبتين



صحفيون/ات
ضحية المنع من العمل
5 مناسبات



صحفيون/ات
ضحية التحريض
3 مناسبات

وقد وقعت كل الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في 13 مناسبة في الفضاء الحقيقي وفي مناسبتين في الفضاء الافتراضي.

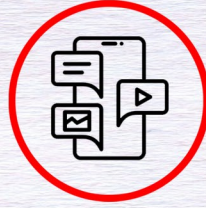
وتصدر الأمنيون/ات والمجهولون/ات ترتيب المعتدين على الصحفيين/ات خلال شهر أوت 2021، حيث كانوا مسؤولين/ات عن 5 اعتداءات لكل منهما، تلاهم نشاط التواصل الاجتماعي وجهات قضائية باعتداءين اثنين لكل منهما، وكان نشاط مجتمع مدني مسؤولون على اعتداء وحيد.



1 إعتداء من قبل
نشاط بالمجتمع المدني



2 إعتداءات من قبل
جهات قضائية



2 إعتداءات من قبل
نشاط بمواقع التواصل
الاجتماعي



5 إعتداءات من قبل
أمنيين/ات مجهولين/ات

وتركزت الاعتداءات على الصحفيين/ات خلال شهر أوت 2021 في ولاية تونس في 9 مناسبات، في حين سجلت حالي اعتداء في ولاية سوسة وحالة اعتداء وحيدة في كل من ولايات بنزرت والمهدية والقصرين وأريانة.

اعتداءات تطال صحفيات على أساس النوع الاجتماعي

شهد شهر أوت 2021 تسجيل 3 حالات تحرش جنسي من قبل أحد المجهولين من أرقام هاتفية مختلفة في أوقات متواترة منذ أكثر من شهر، وقد قدم الضحايا شكايات على معنى القانون عدد 58 الخاص بالعنف ضد المرأة. كما تعرضت صحفيات للتمر على شبكات التواصل الاجتماعي على خلفية لباسهن والتحرير على خلفية عملهن على مواضيع سياسية.

* 3 حالات تحرش تطال 3 صحفيات

المكان: ولاية تونس

التاريخ: أوت 2021

المعتدى عليهم: 3 صحفيات

المعتدي: مجهولون

الوقائع:

تعرضت 3 صحفيات بمؤسسات إعلامية إلى التحرش الجنسي عبر مكالمات هاتفية من قبل مجهول وبمطابقة أرقام الهواتف التي تواصل بها المعتدي، تبين لوحدة الرصد أن المعتدي هو نفس الشخص. حيث تلقت الصحفيات مكالمات هاتفية على أرقام هواتفهن المهنية على مدى شهرين على الأقل من قبل شخص يعتمد فيها مفردات ذات طابع جنسي. وقد تم تشكيل الملف القضائي وتسجيل المكالمات الهاتفية وتقديم شكايتين حتى الآن في حق المعتدي بانتظار أن تتقدم الصحفية الثالثة بشكاية لدى المحكمة الابتدائية بتونس 1.

* التمر على صحفية بسبب الحجاب

المكان: ولاية سوسة

التاريخ: 19 أوت 2021

المعتدى عليهم: ريم التريكي الصحفية بإذاعة "نجمة أف أم"

المعتدي: نشطاء التواصل الاجتماعي

الوقائع:

عمد نشطاء على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" إلى التمر على الصحفية بإذاعة "نجمة أف أم" ريم التريكي على خلفية ارتدائها للحجاب. حيث تعمد مشاهدين للبت المباشر لبرنامج "نجمة صباح" على موجات إذاعة "نجمة أف أم" نعت لباس الصحفية في أكثر من مناسبة بـ "لباس أفغاني طالباني"، وعمد النشطاء على نعت الصحفية بـ "النهضوية" على خلفية ارتدائها للحجاب.

* تحريض على صحفية "فرنس 24"

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 7 أوت 2021

المعتدى عليهم: ليليا بلاز الصحفية بقناة "فرنس 24"

المعتدي: نشطاء التواصل الاجتماعي

الوقائع:

استهدف نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" و"تويتر" المراسلة الصحفية لقناة "فرنس 24" وجريدة "Le monde" ليليا بلاز بالسب والشتم على خلفية ظهور بريدها الإلكتروني ضمن عقد المناصرة بين حركة النهضة وشركة الدعاية BCW الأمريكية.

وكان نشطاء التواصل الاجتماعي قد اتهموا الصحفية بخدمة أجندات حركة النهضة وعمدوا إلى التحريض عليها، ما عرضها للخطر في ظل المتغيرات السياسية الحالية.

وقد نفت الصحفية وجود أي علاقة لها بالموضوع، مشددة على أن بريدها الإلكتروني معلوم للجميع ولا علم لها عن سبب وجوده ضمن قائمة الصحفيين المستهدفين بعقد اللوبيينغ.

اعتداءات أمنية بالجملة

يواصل الأمنيون تصدر ترتيب المعتدين على الصحفيين وتتواصل شتى أنواع اعتداءاتهم على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات دون أي محاسبة إلى الآن. وبعيد 25 جويلية 2021 تواترت هذه الاعتداءات وتنوعت من احتجاز تعسفي واعتداءات لفظية ومنع من العمل.

* منع مكّي هلال من العمل

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 5 أوت 2021

المعتدى عليهم: مكّي هلال الصحفي بقناة "الشرق"

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

منع أعوان أمن حماية الشخصيات الرسمية مكّي هلال الصحفي بقناة "الشرق" من الحصول على تصريح من هشام المشيشي رئيس الحكومة المقال خلال تنقله إلى مقر هيئة مكافحة الفساد للتصريح بمدخله حيث علم الصحفي بزيارة المشيشي للمكان فتنقل فورا وعند مغادرة رئيس الحكومة المقال للهيئة سعى الصحفي للحصول على تصريح منه، لكن أعوان الأمن المكلفين بحمايته حالوا دون اقترابه من المشيشي دافعين به بعيدا بطريقة عنيفة.

* احتجاز تعسفي لصحفي خلال تصوير اليوم الوطني للتلقيح

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 8 أوت 2021

المعتدى عليهم: محمد أمين السماوي المصور الصحفي بموقع "أصيل برود"

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

حجز أعوان أمن بالزي الرسمي وثائق وهاتف المصور الصحفي بموقع "أصيل برود" محمد أمين السماوي خلال تغطيته لحملة التلقيح المكثف بضاحية الكرم بالغربي. وتم منعه من العمل ونقله إلى مركز الأمن بقرطاج ببرصة حيث تم تحرير بطاقة إرشادات في حقه أشار فيها أعوان الأمن إلى أنه صحفي يقوم بعمله في تغطية حملة التلقيح في أحد المعاهد. وقد تبين أن أعوان الجيش المكلفين بحماية مركز التلقيح هم من قاموا بالإبلاغ عن تواجد الصحفي دون أي موجب.

* اعتداء يطال صحفي بتالة

المكان: ولاية القصرين

التاريخ: 8 أوت 2021

المعتدى عليهم: رشاد الصالحي مراسل جريدة "الشروق"

المعتدي: أميون

الوقائع:

ضايق أعوان أمن بالزي الرسمي مراسل جريدة "الشروق" بالقصرين رشاد الصالحي خلال مواكبته لسير عملية التلقيح ضد فيروس كورونا بمركز التلقيح بمعهد ابن شرف بتالة من ولاية القصرين.

و بينما كان المراسل الصحفي بصدد تغطية فعاليات اليوم الوطني المفتوح للتلقيح توجه نحوه عون أمن و طالبه بالتوقف عن التصوير مؤكدا أنه سيمرر معطيته على الناظم الآلي للتثبت من هويته، ما جعل الصحفي محل إحراج ، وبعد تعطيل عمله غادر مقر مركز التلقيح دون إتمام عمله.

* اعتداء يطال أسماء فرادي

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 17 أوت 2021

المعتدى عليهم: أسماء فرادي الصحفية بقناة "الحوار التونسي"

المعتدي: أميون

الوقائع:

اعتدى أحد القيادات الأمنية الميدانية لفظيا على الصحفية بقناة "الحوار التونسي" أسماء فرادي وعمد إلى منعها من العمل وافتكك معدات التصوير الخاصة بها.

حيث تنقلت فرادي أمام مجلس نواب الشعب بباردو لأخذ مقاطع تصويرية لأحد التقارير وفور تظن إطار أممي لها توجه نحوها وعمل على منعها من العمل وافتكك آلة تصويرها، وأمام تمسك الصحفية بعملها اعتدى عون الأمن عليها لفظيا و عمد إلى تحريض القوات العسكرية الموجودة بالمكان ضدها زاعما أنها قامت بتصويرهم دون ترخيص، لكن القوات العسكرية رفضت التدخل في الموضوع.

وقد تم فض الإشكال بالتدخل من قبل وزارة الداخلية .

* مضايقة فريق عمل "تلفزة تي في"

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 27 أوت 2021

المعتدى عليهم: منى حرزي الصحفية بقناة "تلفزة تي في" والمصور المرافق

لها إيهاب بن حسين

المعتدي: أميون

الوقائع:
ضايق أعوان أمن بالزي الرسمي منى حزري الصحفية بقناة "تلفزة تي في" أثناء قيامها بعملها وسط العاصمة في الطريق العام. وطالباها الأعوان بترخيص للتصوير.
وتمت المضايقة خلال تصوير الصحفية لتقرير قرب محطة الحافلات بساحة الجمهورية بالعاصمة حيث توجه نحوها عون أمن فعرفت بصفتها المهنية وطالباها بترخيص التصوير في الطريق العام، فأكدت له الصحفية أن التصوير بالطريق العام لا يخضع لترخيص.
وبعد مغادرة العون، عاد وطلب من الصحفية اطلاعه على موضوع العمل فرفضت وأعلمته أنه ليس من حقه المطالبة بذلك.
وغيرت الصحفية مكان التصوير ولكن جدد عون ثان مضايقتها بنفس الطريقة، وعمل على الاتصال بغرفة العمليات واحتجاز بطاقتها المهنية وبطاقة المصور الصحفي المرافق لها إيهاب بن حسين ، ليتمكنوا من استرجاع وثائقهم بعد مدة من الزمن.

مضايقات تستهدف الصحفيين من عديد الأطراف

* مضايقة صحفية خلال التحقيق معها كشاهدة

المكان: ولاية المهدية

التاريخ: 17 أوت 2021

المعتدى عليهم: الصحفية نادرة اسماعيل ورئيس التحرير محمد شكاكو ومديرة إذاعة المنستير ليلى بالشيخ
المعتدي: جهات قضائية
الوقائع:

تم الاستماع بمكتب التحقيق الرابع بالمحكمة الابتدائية بالمهدية إلى الصحفية نادرة اسماعيل ورئيس تحرير الأخبار محمد بشير شكاكو ومديرة إذاعة المنستير ليلى بن الشيخ، بوصفهم شهود في البحث الذي فتحه قاضي التحقيق بالمحكمة المذكورة، على خلفية التحقيق الاستقصائي الذي نشرته إذاعة المنستير حول "استيلاء قضاة على أراض دولية بوثائق مزورة".
وقد وجه قاضي التحقيق للفريق الصحفي أسئلة لا علاقة بها بالقضية التي يتم البحث فيها، بطرح أسئلة عن أسباب النشر وتوقيته. كما وجه قاضي التحقيق للصحفية نادرة اسماعيل أسئلة حول الجهة التي دفعتها لنشر التحقيق المذكور.

* مضايقة صحفي بمقر سكنه

المكان: ولاية بنزرت

التاريخ: 2 أوت 2021

المعتدى عليهم: حسان بالواعر الصحفي بقناة "نسمة"

المعتدي: مجهولون

الوقائع:

قام شخصان مجهولي الهوية بمعاينة منزل حسان بالواعر الصحفي بقناة "نسمة" وتحروا عنه عند بائع المواد الغذائية. وقد تفتن الصحفي لوجود الشخصين وطالبهما بسبب سؤالهما عنه فعرفا نفسيهما بأنها أمنيان قدما للاطمئنان عليه.

وقد اتهمهما الصحفي بمحاولة مضايقته وتلفيق تهم له ما اضطرهما لمغادرة المكان. وكان ثلاثة أشخاص قد قدموا يوم 1 أوت 2021، أي قبل الحادثة بيوم، وقدم أحدهم نفسه على أنه عمدة وتوجهوا إلى جاره وادعوا أنهم يبحثون عن كراء.

* مضايقة صحفي بمقر سكنه

المكان: ولاية أريانة

التاريخ: 2 أوت 2021

المعتدى عليهم: بسام بن خليفة الصحفي المستقل

المعتدي: مجهولون

الوقائع:

تنقل 3 أشخاص مجهولو الهوية إلى منزل الصحفي بسام بن خليفة وعرفوا أنفسهم بأنهم أمنيين دون الإدلاء بإثباتات هوية مؤكدين أنهم قدموا بغاية الاطمئنان عليه.

وتفاجأ الصحفي خلال خروجه من بيته بوجود سيارة تحمل رقم منجي (نظام توقيتي) متوقفة أمام إقامته السكنية وخلال سعيه لقطع الطريق نزل أحدهم من السيارة وتوجه له بالتحية وبسؤال الصحفي عن هويته قال له أنه أمني وقدموا للاطمئنان عليه.

ثارت تائرة الصحفي حول سبب وجود أعوان أمن أمام منزله، ما اضطر الأشخاص إلى مغادرة المكان . وقد أكدت وزارة الداخلية أنه لا علم لها بتنقل أمنيين إلى منزل الصحفي.

وقد تقدم بن خليفة في 4 أوت 2021 بعريضة لوكيل الجمهورية بمحكمة الناحية بأريانة في حق المعتدين.

ملاحقة الصحفيين قضائياً

* تتبع صحفيي الأحد الرياضي قضائياً

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 8 أوت 2021

المعتدى عليهم: ثريا المجبري وأنيس الماجري الصحفيين بالتلفزة التونسية المعتدي: جهات قضائية
الوقائع:

تم الاستماع للصحفيين ببرنامج "الأحد الرياضي" الذي يبث على التلفزة الوطنية الأولى، ثريا المجبري وأنيس الماجري أمام الفرقة الاقتصادية بشارع 9 أفريل بالعاصمة بمقتضى إحالة قضائية على خلفية شكاية رفعها عضو بهيئة أجباء هلال الشابة على خلفية تصريح أدلى به مقدم برنامج الأحد الرياضي السابق معز بولحية مدعياً أنه وقع إلغاء فقرة تغطية الوقفة الاحتجاجية لأجباء فريق هلال الشابة بفعل فاعل.

وقد وقع التحقيق مع الصحفيين حول أسباب إلغاء الفقرة وقد شددوا على أنه لا يحق لأحد طرح أسئلة تتعلق بالمحتوى والخط التحريري للبرنامج وعبروا عن استغرابهما من فتح تحقيق معهما حول الموضوع.

* تتبع صحفية بإذاعة "كنوز أف أم" قضائياً

المكان: ولاية سوسة

التاريخ: 12 أوت 2021

المعتدى عليهم: راوية زويتن الصحفية بإذاعة "كنوز أف أم" المعتدي: نشطاء مجتمع مدني
الوقائع:

تم الاستماع للصحفية براديو "كنوز أف أم" راوية زويتن بمركز بسوسة المدينة على خلفية شكاية رفعها ضدها مسؤول بفرع الهلال الأحمر بسوسة. وكانت الصحفية قد استضافت عبر الهاتف مسؤول بشبكة عزيمة بسوسة للاستفسار حول الاعتداء على متطوعي الشبكة في حملة التلقيح المكثف. وقد أكد المتدخل على تعرض المتطوعين إلى اعتداء معنوي وطرد من مركز التلقيح من قبل الشاكي. وقد توجه الشاكي إلى القضاء دون طلب حق الرد من المؤسسة الإعلامية.

التعليق القانوني العام

استهدفت خلال شهر أوت 2021 أغلب الصحفيات والصحفيون عديد من الاعتداءات والانتهاكات، ومثلما هي العادة، استهدفت أغلب الاعتداءات الصحفيين/ات والعاملين/ات على الميدان والمصورين/ات الصحفيين/ات والطواقم الصحفية التي تقوم بعملها في الميدان.

وتؤشر الاعتداءات الموثقة إلى حالة انعدام التسامح مع حرية الصحافة والإعلام، في الوقت الذي تمر فيه البلاد بأوضاع سياسية وإقليمية معقدة. ومن المفروض أن يسمح للصحفيين بالقيام بعملهم في إنارة الرأي العام والمساعدة للخروج من المأزق الحالي.

و قد تصدر الأميون قائمة المعتدين على حرية الصحافة وخاصة ضد الصحفيين العاملين في الميدان، يلي ذلك مواقع التواصل الاجتماعي والمكالمات مجهولة المصدر التي تصدر عنها تهديدات ضد الصحفيات والتحرش بهن بسبب عملهن الصحفي، وهي انتهاكات تكتسي صبغة جنديرية مبنية على النوع الاجتماعي، هذا علاوة على انتهاكات متفرقة صادرة عن القضاء وأعضاء من المجتمع المدني.

الانتهاكات الأمنية:

كانت اعتداءات القوات الأمنية على الصحفيين متنوعة، إذ اشتكى صحفيان من حضور أعوان مجهولين إلى منازلهم يدعون انتمائهم للسلك الأمني دون الإدلاء بما يثبت ذلك وطرح أسئلة عليهم مباشرة أو على أجوارهم بطريقة تثير الريبة وتوحي بأن الأمر يتعلق بضغط وتهديدات على خلفية عملهم الصحفي. وما يجمع تلك الممارسات أنها تتم قريبا من محلات سكن الصحفيين ما يزيد من خشيتهم على أنفسهم وعلى عائلاتهم.

وميدانيا منع بعض الصحفيين من القيام بعملهم من قبل أعوان الأمن، وشملت تلك الانتهاكات المنع من التصوير واحتجاز معدات التصوير والتحرش والإهانة أمام الجمهور وحجز وثائق الهوية وبطاقات العمل. ورغم أن الأمر أصبح معلوم في علاقة بمبدأ جواز التصوير في الأماكن العمومية دون الحاجة إلى إذن أو إعلام أو ترخيص، فإن أعوان الأمن يكررون في كل مناسبة مطالبة الصحفيين والمصورين برخصة العمل أو رخصة التصوير في الأماكن العامة، وي طرح هذا مسؤولية على وزارة الداخلية لإعلام منظورها بأن تراخيص التصوير في الأماكن العامة لا أساس قانوني لها.

وما يلفت الانتباه كذلك أن المنع من التصوير والتغطية شمل حملات التلقيح المكثف، وهو ما من شأنه أن يحد من قيام الإعلام بدوره في توعية الجمهور للإقبال على التطعيم ضد كورونا.

الحملات ضد الصحفيات:

كانت الصحفيات هدفا لحملات على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى خطوط الهاتف من خلال حملات التنمر، وهي حملات ذات طابع تمييزي على أساس الجنس. واستهدفت حملات التحرش صحفيات من قبل أشخاص مجهولي الهوية، والهدف من ورائها ترهيبهن ومحاولة ثنيهن عن القيام بعملهن الصحفي والحط من كرامتهن، وذهبت حملات التنمر إلى حد التدخل في الحياة الخاصة والضغط لتغيير اللباس و طريقة العيش.

وفي هذا الإطار فإن وحدة الرصد ونقابة الصحفيين تطالب بتطبيق القانون رقم 58 المتعلق بحماية النساء من العنف لحماية الصحفيات المستهدفات بالتحرش والتنمر باعتبار أن تلك الحملات تستهدفهن لكونهن نساء.

التتبعات العدلية:

أخضع عديد الصحفيين إلى تتبعات عدلية ووقع الاستماع إليهم في مسائل هي من متعلقات عملهم الصحفي، وفي هذا الإطار وفي سابقة غريبة، تم الاستماع إلى صحفيين يعملون ببرنامج الأحد الرياضي وسؤالهم عن سبب عدم بثهم فقرة تتعلق بإحدى الفرق الرياضية، وكان على النيابة العمومية حفظ الشكاية لانعدام وجود جريمة ولكون الأمر يتعلق بالخط التحريري للبرنامج الذي لا دخل فيه للنياحة العمومية.

وفي حالة أخرى تم الاستماع إلى فريق صحفي من إذاعة المنستير بصفة شهود حول تحقيق بثته الإذاعة يتعلق بشبهة تمليك قضاة بجهة المهديّة بأراضي سكنية ترجع ملكيتها إلى الدولة. وخلال الاستنطاق تعرض الصحفيون المستجوبون إلى أسئلة لا علاقة لها بصفتهم كشهود من نوع السؤال عن مصادر المعلومات وتوقيت بث التحقيق.

وفي هذا الإطار نؤكد مرة أخرى أن العمل الصحفي الاستقصائي هو اجتهاد من الصحفي لكشف بعض الحقائق وإنارة الرأي العام، وأن القضاء يمكن أن يستفيد من تلك الأعمال الاستقصائية واعتبارها بداية حجة ومنطلقا لإجراء أبحاث وتحقيقات، وليس لإدخال الصحفيين في متاهات قضائية تؤدي إلى هرسلتهم وتخويفهم. وهي نفس النتيجة التي يمكن أن تحدث بسبب شكاوى تعسفية مثل تلك التي قدمت ضد صحفية بسبب تصريحات أدلى بها أحد الضيوف.

ما يمكن قوله أن مناخات ما بعد 25 جويلية 2021 أُلقت بظلالها على العمل الصحفي وأصبح عمل الصحفيين يمثل خطرا محدقا على حياتهم وعلى سلامتهم الجسدية. وفي هذا الإطار فإن مسؤولية الدولة التونسية حماية الصحفيين واحترام حرية الإعلام ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات ضدهم.

إن الانتهاكات الموثقة تخرق مبادئ وقواعد دستورية وأمنية وقانونية.

-الفصل 31 من الدستور الضامن لحرية التعبير والصحافة.

-الفصل 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حول حرية تداول الأخبار والمعلومات.

-المادة 9 من المرسوم 115 حول منع أي قيود تعوق حرية تداول الأخبار والمعلومات.

-المادة 10 من المرسوم 115 حول حق الصحفي في النفاذ إلى المعلومات والبيانات والحصول عليها من مصادرها.

-المادة 11 من المرسوم 115 الحامية لمصادر معلومات الصحفيين والمعاقب عن مخالفتها طبق المادة 14 منه.

-المادة 12 من المرسوم 115 حول تجريم المساس بكرامة الصحفي والاعتداء على حرمة الجسدية أو المعنوية.

-المادة 14 من المرسوم 115 التي تجرم إهانة الصحفيين أو الاعتداء عليهم بالقول أو الإشارة أو الفعل أو التهديد حال مباشرة عملهم.

التوصيات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر أوت 2021 في ظل التدابير الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية قيس سعيد تدعو:

-رئاسة الجمهورية إلى وضع خطة اتصالية واضحة في ظل ما يعانيه الصحفيون من غياب المعلومات الدقيقة والتصريحات الرسمية المفسرة للبلافات الصادرة عن رئاسة الجمهورية وذلك بوضع آلية للتواصل، كخلية اتصال صلب مؤسسة الرئاسة أو نقاط إعلامية دورية خاصة خلال هذا الظرف الاستثنائي.

-وزارة الداخلية إلى إعادة خلية الأزمة داخلها إلى سالف نشاطها وتفعيل آليات التواصل معها بما يمكنها من العمل بطريقة ناجعة.

-وزارة الداخلية إلى التحقيق جديا في ما قام به أعوانها من أعمال عنف ومنع من العمل واحتجاز تعسفي في حق الصحفيين/ات الميدانيين/ات خلال شهر أوت.

-وزارة الداخلية إلى إلزام أعوانها بقواعد احترام حرية العمل الصحفي وعدم التدخل في العمل الصحفي ووضع عوائق غير مشروعة على عمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال تغطيتهم/م للاحتجاجات الميدانية.

-كافة الأطراف إلى احترام طبيعة العمل الصحفي والابتعاد عن خطاب التحريض على العنف والكراهية واحترام الرأي المخالف.



أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفَّذ بالشراكة مع:
اليونسكو
مجلس أوروبا



